المقاولاتية والإبداع لدى الشباب الجزائري

ط/د. آدم رحمون . جامعة عمار ثليجي بالأغواط . الجزائر

ط/د. سعد مقص . جامعة عمار ثليجي بالأغواط . الجزائر

أحمد سواهلية . جامعة الجلفة . الجزائر

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى التعرف على أهم الآليات والسياسات التي تعتمد عليها الجزائر لدعم المشاريع المقاولاتية خاصة الصغيرة والمتوسطة والتي تعتبر الأساس الذي يمكن الشباب الجزائري من تجسيد أفكاره الإبداعية في شكل مشاريع منتجة ومتميزة وذات قيمة مضافة، بالإضافة إلى محاولة تحليل تطور هذه المقاولات في السنوات الماضية للوقوف على أهم النقائص التي تعاني منها، وكذا أهم الأسباب التي تخيف الشباب الجزائري من الخوض في مثل هذا المجال، رغم جهود الدولة المتواصلة من أجل النهوض بهذا القطاع باعتباره المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي في أغلبية دول العالم.

الكلمات المفتاحية: المقاولة، الإبداع، التفكير الإبداعي، آليات دعم وتوجيه المقاولات الصغيرة والمتوسطة.

Résume

Cette recherche vis a identifier les principaux mécanismes et les politique dépendent de l'Algérie pour soutenir les projet entrepreneurial en particuliers les PME, qui fontes la base qui permettra a la jeunesse algériennes de traduire ses idées créatives sou forme de projets productifs et distincte, ainsi d'essayer d'analysé l'évolution de ces entreprise au cours des dernière années, afin d'identifier les carences dont elles soufrent, et aussi les principales raisons qui effraient la jeunesse algériennes d'aborder ses projets, malgré les efforts de l'état pour promouvoir ce secteurqui est considéré comme le moteur de la croissance économique dans la majorité des pays du monde.

Mots Clés : L'entreprenariat, la créativité, la réflexion créatrice, les mécanismes d'appui et les conseils pour les PME.

مقدمة:

يلعب قطاع المقاولاتية دورا مهما في النشاط الاقتصادي في كافة دول العالم، الأمر الذي جعله من أهم القطاعات المساهمة في الإنعاش الاقتصادي نظرا لمرونته وقدرته على الجمع بين التنمية الاقتصادي من جهة والتنمية الاجتماعية من جهة أخرى، وذلك من خلال توفير مناصب شغل للشباب وامتصاص البطالة في المجتمع، هذا ما من شأنه تشجيع الشباب على تجسيد أفكاره على أرض الواقع، وبالتالي تنمية قدراته على الإبداع والابتكار والتجديد والخروج بأفكار جديدة تؤدي إلى تحسين جودة المنتجات والخدمات.

كنتيجة لما سبق أضحت المقاولاتية من المرتكزات الأساسية التي تركز عليها كافة الأنظمة السياسية خاصة في الدول النامية، من خلال العمل على تنميتها وتطويرها وتوفير كافة الظروف المساعدة على العمل فيها، بالإضافة إلى تدليل كافة الصعوبات التي تواجهها.

وعلى الرغم من انتشار فكرة المقاولاتية لدى الشباب الجزائري في السنوات القليلة الماضية وتوجه الشباب للاستثمار فيها، خاصة مع زيادة نسبة البطالة وانخفاض فرص الحصول على مناصب شغل في المؤسسات العمومية للدولة، وعلى الرغم من الاهتمام الكبير من طرف الدولة بتبني برامج تطورية لتأهيل المقاولات وتحسين أداءها وضمان ديمومتها في ظل التحولات الاقتصادي الإقليمية والدولية، تبقى نسبة المقاولات ضعيفة مقارنة مع المستوى العالمي،بحيث تسعى هذه الورقة للإجابة على التساؤل الذي مفاده:

ما مدى مساهمة آليات دعم المقاولاتية في تنمية الأفكار المبدعة لدى الشباب الجزائري؟

هدف البحث وأهميته

تبرز أهمية هذا البحث في الاهتمام الكبير الذي أصبح يحظى به هذا الموضوع سواء من قبل الباحثين الاقتصاديين، أو من قبل الحكومات والأنظمة لما له من دور كبير في الاقتصاد، حيث يتمحور الهدف من هذه الدراسة في إبراز مفهوم المقاولاتية والعوامل التي تشجع الشباب على الاستثمار فيها، بالإضافة إلى إبراز أهم آليات الدعم والمساعدة التي توفرها الجزائر للنهوض بهذا القطاع ولمساعدة الشباب على تفجير طاقاته الإبداعية وتجسيد الأفكار التي يمتلكها على أرض الواقع.

تقسيمات البحث

سيتم بناءا على ما سبق تقسيم هذه الورقة البحثية إلى ثلاث محاور:

المحور الأول: مفاهيم عامة حول المقاولة

المحور الثاني: مفاهيم حول الإبداع والتفكير الإبداعي

المحور الثالث: دراسة تحليلية لتطور المقاولاتية وآليات دعمها لتجسيد الأفكار الإبداعية في الجزائر

وفيما يلي سيتم دراسة هذه المحاور بشكل من التفصيل

أولا: مفاهيم عامة حول المقاولة

أصبحت المقاولة مفهوم شائع الاستخدام كمجال للبحث، نظرا لتزايد أهميته وآثاره الايجابية على الأفراد، المجتمع والاقتصاد بشكل عام، حيث زاد الاهتمام بهذا النشاط من خلال العمل على تطوير المقاولات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لما لهذه الأخيرة من دور كبير في امتصاص البطالة بالدرجة الأولى.

1 – تعريف المقاولة

أصبحت المقاولة مفهوم شائع الاستخدام ومتداول بشكل واسع في غالبية دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية، باعتبارها محور أساسي للتطور وتحقيق استقلالية ومستوى معيشي أفضل لأفراد المجتمع، وعليه تعددت تعريفات المقاولة باختلاف المقاربات التي تناولت هذا المفهوم، حيث نجد من هذه المقاربات نجد:

المقاربة الوصفية التي سعت لفهم دور المقاولة في الاقتصاد والمجتمع مستعملة العلوم الاقتصادية في تحليلها، المقاربة السلوكية التي سعت لتفسير نشاطات و سلوكات المقاولين وفق ظروفهم الخاصة، وأخيرا المقاربة المرحلية التي حللت وفق منظور زمني وموقفي المتغيرات الشخصية والمحيطة التي تشجع أو تعيق الروح المقاولاتية.

من خلال ما سبق يمكن تعريف المقاولة على أنها مجموعة النشاطات التي يتم من خلالها استغلال فرص الأعمال المتاحة من طرف فرد أو مجموعة أفراد تتوفر فيهم خصائص معينة من أجل إنشاء مؤسسة جديدة أو تجديد الأفكار الإبداعية التي يمتلكها، وبالتالي خلق القيمة.

بعد التعرف على مفهوم المقاولاتية لابد من الإشارة إلى بعض المصطلحات الأخرى ذات العلاقة الوطيدة بها والتي من بينها:

– **الثقافة المقاولاتية:** تعرف على أنها مجمل المهارات والمعلومات المكتسبة من فرد أو مجموعة أفراد ومحاولة استغلالها وذلك بتطبيقها في الاستثمار في رؤوس الأموال، من خلال إيجاد أفكار مبتكرة جديدة، وهناك ثلاث أماكن يمكن أن تترسخ فيها هذه الثقافة هي كل من العائلة والمدرسة والمؤسسة.

– **الروح المقاولاتية:** لقد زاد الاهتمام بالروح المقاولاتية بعد بروز الأهمية المتنامية لقطاع المقاولة خاصة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي كثيرا ما يرتبط اسم المقاول بها.

وترتبط الروح المقاولاتية بالدرجة الأولى بالمبادرة والنشاط والإتقان في التطبيق، فالأفراد الذين يمتلكون هذه الروح تكون لهم العزيمة والإرادة لتجربة الأشياء الجديدة، أو القيام بأشياء بشكل مختلف لوجود إمكانية التغيير لاختيار وتجربة الأفكار الجديدة لاكتساب مهارات جديدة.

2 تعريف المقاول

لقد تمت الإشارة سابقا إلى أن المقاولة هي نشاط يقوم به أفراد تتوفر فيهم مجموعة من الخصائص، من هذا المنطلق لابد من التعرف على صاحب هذه الأفكار الإبداعية والمتجددة والذي يريد تجسيدها في شكل مشاريع ونشاطات، هذا الفرد هو المقاول.

يعرف المقاول على أنه الشخص الذي تكون له فكرة عن السوق وتكون له الدافع والرغبة والقدرة على تعبئة الموارد اللازمة لمواجهته، وتحمل كافة المخاطر المصاحبة لهذا العمل.

وبالتالي يعتبر المقاول بمثابة شخص مبدع يقوم بتسيير المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، له مساهمة كبيرة في رأس مالها ويقوم بدور تنشيط القرارات المتعلقة بتوجيه أو حل مشاكلها، بحيث تتوفر فيه مجموعة من الخصائص المتعلقة بشخصه، وسلوكه وعمله الإداري والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- الخصائص الشخصية: يجب أن تتوفر في شخصية المقاول جملة من الصفات المتمثلة على سبيل المثال لا الحصر في الطاقة والحركة، القدرة على احتواء الوقت، القدرة على حل مختلف المشاكل التي قد تواجهه في مشواره المقاولاتي، الثقة بالنفس والقدرة على قياس المخاطر، بالإضافة إلى أهم صفة ألا وهي التجديد والإبداع الذي يعتبر المفتاح لاستمرارية المؤسسة ونموها.

- الخصائص السلوكية: والتي تنقسم بدورها إلى نوعين أولا مهارات تفاعلية، من خلال قدرة المقاول على خلق بيئة عمل تفاعلية تستند إلى التقدير والاحترام والعمل الجماعي ورعايته وتنمية الابتكارات لتحسين الإنتاجية وتطوير العمل، وثانيا مهارات تكاملية، تترجم في القدرة على تنمية المهارات التكاملية بين المقولين وعمالهم من أجل تنمية خلية عمل متكاملة ذات فعالية عالية.

- الخصائص الإدارية: والتي تضم توليفة من المهارات المتمثلة في المهارات الإنسانية، المهارات الفكرية، المهارات التحليلية والمهارات الفنية والتقنية.

3 دوافع توجه الشباب نحو المقاولاتية

تتلخص دوافع الشباب للتوجه نحو العمل المقاولاتي في نموذج تكوين البحث المقاولاتي ل A.Shapero et L.Sokol، هذا النموذج الذي يعتبر إلى حد الآن المرجع الأساسي للأبحاث في مجال المقاولة، حيث تمت الإشارة وفقا لهذا النموذج إلى العوامل التي تشكل أساس إحداث التغيير في حياة الفرد والمحرك للحدث المقاولاتي.
حيث تمت الإشارة وفقا لهذا النموذج للدوافع المتمثلة في الانتقالات السلبية كالتسريح من العمل وعدم الرضا عن العمل، الانتقالات الايجابية كتأثير العائلة ووجود سوق أو مستثمرين محتملين، بالإضافة إلى الأوضاع الوسيطة المتمثلة في الخروج من المدرسة وغيرها، كما عرف الباحثان مجموعة من المتغيرات الوسيطة المتمثلة في إدراك الشخص لرغباته وإمكانية الانجاز اللذان يكونان نتاج المحيط الذي يعيش فيه الفرد، وهذان المتغيران يختلفان من فرد إلى آخر.
بالإضافة إلى ما سبق يمكن تحديد بعض العوامل الأخرى فيما يلي:

- وجود نموذج مقاولة لتقليده لما له من روابط في بروز مقاولين جدد، له تأثير قوي وإيجابي على الأفراد يدفعهم لتقليده.

- الخبرة المعتبرة تعد بمثابة عنصر ضروري للمقاولة، فاستغلال واكتشاف الفرص يعتمد بشكل كبير على الخبرات السابقة المحصلة من الدراسات والحياة العملية.

- المحفزات الشخصية، من خلال السعي لتحسين نوعية المعيشة وإثراء الحياة الاجتماعية والحصول على الاستقلالية الذاتية.

- الحوافز المهنية والتي تخص الإطارات الموظفين الذين يرغبون في تغيير نشاطهم.
- الدوافع النفسية والتي تؤثر بشكل كبير على نفسية الفرد.

ثانيا: مفاهيم حول الإبداع والتفكير الإبداعي

شغل موضوع الإبداع العديد من الباحثين المهتمين به على مر العصور إلى أن صار استخدامه شائعا بين مختلف المختصين من الاكاديميين، رجال السياسة والصناعة والاقتصاد و التجارة، وحتى بين عامة الأفراد.

1 مفهوم الإبداع

الإبداع: هو من الصفات التي يمنحها الله عز وجل لعباده من بني البشر في قوله تعالى:" يؤتي الحكمة من يشاء ومن يؤت الحكمة فقد أوتي الخير كثيرا وما يذكر إلا أولى الألباب" صدق الله العظيم وفي تفسير هذا القول نجد أن الحكمة هي أعلة مراحل ومستويات المعرفة والتي تعتبر أساس وقاعدة الإبداع، وبالتالي يعتبر التراكم المعرفي بمثابة أول خطوة للإبداع؛ فعلى الرغم من توسع والاهتمام بمفهوم الإبداع في السنوات القليلة الماضية، إلا أن الباحثين والمختصين لم يتفقوا على وضع تعريف واضح وموحد له نظرا لاعتباره ظاهرة معقدة من الناحية العلمية وذات أبعاد ومحاور متباينة.

فالإبداع لغة: هو مصدر الفعل أبدع، بمعنى أبدعت الشيء واخترعته على غير مثال سابق، أي بشكل ليس مكرر أو متشابه لما قبله، وتعرف الموسوعة الفلسفية العربية الإبداع على أنه إنتاج شيء جديد أو صياغة عناصر موجودة بصورة جديدة في احد المجالات كالعلوم والفنون والآداب.

أما **اصطلاحا** فقد عرفه كل من Myers وMarquiseعلى أنه ظاهرة إنسانية لم تخلق من جهد فردي بل هي حصيلة جهد متميز ومثابرة بالتفاعل مع الآخرين، وهو لا يقتصر على ولادة فكرة جديدة أو تقديم نصيحة أو تطوير لسوق جديد بل هو حصيلة كل هذه المعطيات، كما عرفه torance على أنه عملية تحسس بالمشكلات والوعي بمواطن الضعف والثغرات وعدم الانسجام والنقص في المعلومات، والبحث عن حلول والتنبؤ وصياغة فرضيات جديدة واختبارها وإعادة صياغتها أو تعديلها من أجل التوصل إلى حلول أو ارتباطات جديدة باستخدام المعطيات المتوفرة ونقل وتوصيل النتائج للآخرين.

2 خصائص الإبداع:

تتصف العملية الإبداعية بمجموعة من الخصائص التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- يعتمد الإبداع على التفكير الذي له أكثر من حل.
- قادر على النظر إلى الأمور من زاويا مختلفة.
- قابل للانتقال والتطبيق.
- قادر على ملاحظة التناقضات والنواقص البيئية.
- له القدرة على اكتشاف علاقات جديدة واستنباطها والإفصاح عنها.

3 أهمية الإبداع:

يعتبر الإبداع بمثابة نمط حياة وسمة شخصية وطريقة للإدراك العام، فالإبداع يعبر على القدرة على تطوير مواهب الفرد واستخدام قدراته وتوظيفها في إنتاج أشياء جديدة، فأهمية الإبداع لا تكمن في إنتاج الجديدة الذي يضيف قيمة، وإنما تكمن أهميته في كونه ضرورة من ضرورات الحياة، ويمكن تلخيص أهمية الإبداع في النقاط التالية:

- يطور قدرة الفرد على استنباط الأفكار الجديدة وتطوير الحساسية لمشكلات الآخرين.
- يساعد في الوصول إلى حل للمشاكل بطريقة أصيلة.
- يعد بمثابة مهارة يمارسها الفرد يوميا قابلة للتطوير من خلال التعلم والتدريب.
- يساهم في تحقيق الذات وتطوير الإنتاج الإبداعي وبالتالي المساهمة بشكل كبير في تنمية المواهب.
- يجعل الفرد يستمتع باكتشاف الأشياء بنفسه.
- يؤدي إلى الانفتاح على الأفكار الجديدة والاستجابة بفعالية للفرص والتحديات المرتبطة بإدارة المخاطر والتكيف مع التغيرات.
- يحفز ويزيد من العمل الجماعي لاكتشاف الأفكار.
- يزيد من قدرة المؤسسة على المنافسة من خلال السرعة في تقديم المنتج الجديد وتغيير العمليات الإنتاجية بالإضافة إلى تقليل كلفة التصنيع من خلال الإبداع في العملية.

4 التفكير الإبداعي

لقد تم الإشارة سابق إلى أن الإبداع يقوم على التفكير، هذا الأخير الذي يعتبر المحرك الأساسي لخلق الإبداع، وبالتالي يمكن تعريف التفكير الإبداعي على انه عملية عقلية تتميز بالشمول والتعقيد، تقوم على عوامل معرفية يمارسا الفرد من أجل الوصول إلى قرار أو هدف معين، فهو أسلوب تفكير متجدد قائم على أسس علمية يتم الاعتماد عليه في إنتاج أكبر عدد ممكن من الأفكار التي تتصف بالتنوع والمرونة وعدم التكرار أو الشيوع، والتي تستخدم في حل المشاكل والمواقف التي تواجه الفرد، هذا التفكير يتم منميته عن طريق الاجتهاد والتعلم والتدريب وسعة الاضطلاع.

5 وسائل تنمية التفكير الإبداعي

لا يمكن أن ينمو ويتطور التفكير الإبداعي دون وجود مجموعة من العوامل والأسس التي تساعد على تنميته، ومن هذه العوامل نجد:

- توفر البيئة الملائمة التي تنسجم مع أصحاب الأفكار الإبداعية كل حسب ميوله ورغباته الخاصة.
- توفر الأدوات اللوجستيكية الأساسية في بيئة العمل والتي من خلالها يستطيع الفرد تنمية أفكاره المختلفة.
- احترام الأفكار الجديدة التي يحملها الفرد من قبل المحيط الذي يعيش ويعمل فيه، على أن لا تواجه هذه الأفكار بالسخرية والاستهزاء.

- التعمق في الاضطلاع والمعرفة وعدم التوقف والاكتفاء عند حد معين من الأفكار.
- اختيار الأفكار الواقعية والملائمة التي تتناغم مع قدرات الفرد العقلية والذهنية.
- ضرورة تميز الشخص المبدع والمبتكر بسمة أساسية هي الجرأة وعدم الرضوخ لمبدأ الخوف من النتائج.
- خروج الفرد عن المألوف في التعامل مع المشاكل وعدم الاعتماد على النمط الواحد في حلها، وإنما يجب أن يكون متجدد في الاختيار.
- التدوين الكتابي للأفكار الإبداعية، لتسهيل عملية استذكارها واسترجاعها وتطويرها إما من قبل الفرد نفسه أو من قبل الآخرين.
- توفير البرامج والدورات التدريبية التي تزيد من مستوى تنمية الأفكار الإبداعية لدى الفرد.
- استخدام مبدأ الحوافز والامتيازات سواء كانت مادية أو معنوية للشخص الذي يأتي بأفكار إبداعية.
- إنشاء الحاضنات للأفكار الإبداعية وهي الجهات التي تستقطب الأفكار الإبداعية وتتبناها وتسجلها باسم صاحبها الذي قدمها، بالإضافة إلى عملها على دعم المبدعين وأفكارهم والعمل عل تطويرها.
- تطبيق الأفكار الإبداعية من خلال تحويلها إلى عملية تطبيقية من أجل تحقيق القيمة المضافة.

المحور الثالث: دراسة تحليلية لتطور المقاولاتية وآليات دعمها لتجسيد الأفكار الإبداعية في الجزائر

1 تطور المقاولاتية في الجزائر

عرفت المقاولات في الجزائر وجود منذ القدم فهو ليس أمرا جديدا، لكن اهتمام السياسة التمويلية والاقتصادية المنتهجة كان موجها للصناعات الكبيرة بينما عرفت المقاولات الممثلة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تهميشا كبيرا حيث كان ينظر لها على أنها صناعة ثانوية، هذا التهميش أثر بدوره على مرد وديتها وعلى تأثيرها على التنمية المحلية.

وبصدور المخطط الخماسي الأول والثاني توجه الاهتمام بعض الشيء إلى قطاع المقاولات الصغيرة والمتوسطة، والتي تم اعتبارها بمثابة العلاج لمشكلة البطالة وأداة دعم للقطاعات الاقتصادية الأخرى ومكملة لها، حيث ترجم هذا الاهتمام بصدور قانون 1982/08/21 للاستثمار الذي أعطى هذه المؤسسات أهمية إستراتيجية للتنمية تم تدعيمها بجملة من الإجراءات التحفيزية، هذه الأخيرة التي لم تتمكن من معالجة العراقيل التي يعاني منها القطاع، وبعد الأزمة الاقتصادية التي مرت بها الجزائر في 1986 تبنت الدولة مجموعة من التشريعات التي تشجع على الاستثمار ومنها المرسوم الخاص بتكوير وتنمية الاستثمارات، هذا الأخير الذي شهد تعديل سنة 2001، بالإضافة إلى القانون التوجيهي للمقاولات الصغيرة والمتوسطة الصادر في 2001 الذي اعتبر بمثابة الأرضية لدعم هذا القطاع، حيث حدد من خلاله الإطار القانوني والتنظيمي الذي تنشط فيه المؤسسات وكذا آليات ترقيتها ودعمها، والهدف منه هو تحسين الاستثمار الداخلي والأجنبي المباشر والمساهمة في تحرير المبادرات الخاصة،وقد صنف القانون سابق الذكر المقاولاتالصغيرة و المتوسطة إلى ثلاثة معايير: عدد العمال، رقم الأعمال، ومجموع

الأصول، وهي المعايير التي اعتمد عليها الكثير من المشرعين في العالم، والجدول التالي يوضح كيفية تصنيف المشرع الجزائري لهذا النوع من المقاولات.

جدول رقم (01): تصنيف المقاولات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

نوع المؤسسة	عدد العمال	رأس المال	مجموع الأصول
مصغرة	01- 09	أقل من 20 مليون دج	لا يتجاوز10 ملايين دج
صغيرة	10- 49	أكبر من 200 مليون دج	100 مليون دج
متوسطة	50- 250	**من 200 مليون دج – 02 مليار دج**	100 – 500 مليون دج

المصدر :الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، العدد77، ديسمبر 2001، ص06.

وقد شهدت المقاولات الصغيرة المتوسطة في الجزائر نموا ملحوظا خلال الفترة المدروسة من سنة 2011 إلى غاية 2016، للوقوف على مدى الاستجابة للمخطط الخماسي للفترة 2010- 2014حيث يمثل الجدول الموالي تطور عدد المقاولات الصغيرة والمتوسطة بنوعيها العامة والخاصة من سنة 2011 إلى 2016.

جدول رقم (02): تطور عدد المقاولات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2011-2016

تطور عدد PME	2011	2012	2013	2014	2015	2016
القطاع الخاص	642341	686825	777259	851511	896277	1013637
القطاع العام	599	516	557	542	532	438
المجموع	642913	687386	777816	852053	896811	1014075

المصدر: منشورات وزارة الطاقة والمناجم وترقية الاستثمار، العدد رقم 21، 23، 26، 27، 29.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه وجود تطور في عدد المقاولات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حيث ارتفع من 642913 سنة 2011 إلى 1014075 سنة 2016، هذا الارتفاع الذي كان بنسب متفاوتة من فترة إلى أخرى، حيث يعود هذا الارتفاع بالدرجة الأولى إلى زيادة عدد المقاولات في القطاع الخاص الذي نلاحظ أنه في زيادة مستمرة طول فترة الدراسة، هذا الارتفاع الذي غطى على التراجع الذي تشهده المقاولات الصغيرة والمتوسطة في القطاع العام، هذا التراجع الذي شهدته هذه الأخيرة في السنوات الأخيرة الماضية كان سببه اتجاه الدولة إلى خوصصة العديد من المؤسسات العامة.

كما نلاحظ أن هذا التطور حافظ على نفس الوتيرة من النمو لمد 10 سنوات، حيث عززت بشكل أكبر مع بداية الخطة الخماسية الممتدة في الفترة من 2010 إلى 2014، هذا النمو يعود إلى السياسات العامة لدعم وإنشاء واستدامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والتي تعتبر بمثابة تشجيع للشباب على تجسيد أفكاره الإبداعية في شكل مشاريع واستثمارات تعود عليه وعلى المجتمع بالمنفعة.

ومن خلال التركيبة العددية للنسيج المقاولات الصغيرة والمتوسطة نلاحظ التأثير الايجابي للعديد من أنظمة الدعم والسياسات التي سخرتها الدولة لصالح المستثمرين ومطوري المشاريع لتنظيم مشاريع الاستثمار والتجارة الخارجية، هذه السياسات والوسائل سمحت للدولة بتجاوز الهدف المسطر بالوصول إلى إنشاء 100000 PMEالمحددة في البرنامج الخماسي للفترة 2005-2009، وكدا الهدف المقدر بإنشاء 200000 PMEالمحددة في البرنامج الخماسي التكميلي للفترة 2010-2014.

وقد ترتب على زيادة عدد المقاولات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر جملة من الآثار الاقتصادية والمتمثلة أساسا في توظيف العمال وامتصاص جزء من البطالة على الرغم من أن نسيج هذه المؤسسات في الجزائر يتركز في معظمه على المقاولات التي لا يتجاوز عدد العمال فيها 49 إلى 50 عامل، والجدول الموالي يوضح عدد المناصب التي توفرها هذه القاولات خلال نفس فترة الدراسة الممتدة من 2011 إلى 2016.

جدول رقم (03): عدد العمال في المقاولات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2011-2016

تطور العمالة	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد العمال خاصةPME	1625729	1728046	1953636	2110665	2192068	2452216
عدد العمال خاصةPME	50467	48415	48256	46567	46165	35698
تعداد العمال في PME	1676196	1776461	2001892	2157232	2238233	2487914

المصدر: منشورات وزارة الطاقة والمناجم وترقية الاستثمار، العدد رقم 21، 23، 26، 27، 29.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ نمو في عدد مناصب العمل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عامة، هذه الزيادة التي تعود النسبة الأكبر منها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في القطاع الخاص، التي شهدت نموا متواصلا وبانتظام من سنة 2011 إلى سنة 2016 والتي قدرت على التوالي ب 1625729 و2452216، هذا النمو الذي يفسر بالتوجه الكبير للمقاولين الجزائريين لإنشاء مشاريعهم الخاصة ما أدى إلى زيادة عدد المؤسسات في هذا القطاع وبالتالي زيادة في عدد العمال فيها، على عكس المؤسسات التابعة للقطاع العام التي شهدت تراجع كذلك في نسبة التوظيف والذي كان بدوره كنتيجة لإستراتيجية الدولة لتشجيع القطاع الخاص، والاتجاه لتطبيق سياسة الخوصصة، حيث شهدت تراجع من 50467 عامل سنة 2011 إلى 35698 عامل سنة 2016.

هذا وقد تمت مراجعة قانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل وزارة الصناعة والمناجم وترقية الاستثمار منذ عام 2014، بهدف تحديث النظام البيئي للشركات الجزائرية بإعطاء ديناميكية جديدة PME في خلق الأعمال والنمو من خلال استهداف أفضل لاحتياجات العمل وبناء التماسك بين الهيئات والأجهزة المختلفة لدعم هذا النوع من الشركات، حيث تمت المصادقة على هذا المشروع من قبل أغلبية أعضاء المجلس الوطني في جلسة عامة عقدت سنة 2016.

ويتضمن مشروع القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المطروح في جدول أعمال الدورة 2016-2017 للمجلس الشعبي الوطني عدة إجراءات لدعم هذا الصنف من المؤسسات لإعطاء ديناميكية أكبر للاقتصاد، ويأتي هذا النص الجديد بمراجعة لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعتمد في قانون 2001 و مواءمته مع الوضعية الراهنة سواء الوطنية أو الدولية، أما بخصوص تدابير المساعدة والدعم لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيتضمن مشروع القانون عدة تدابير خاصة تلك المتعلقة بخلق هذا النوع من الشركات والبحث والتطوير، الابتكار، تطوير المناولة وكذا الدعم المالي لعمليات إنقاذ المؤسسات في حالة صعبة، كما ترمي التدابير إلى الحث على وضع أنظمة جبائية مكيفة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشجيع وتعزيز ثقافة المقاولة تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأدوات والخدمات المالية الملائمة لاحتياجاتها وكذا تشجيع الجمعيات المهنية وبورصات المناولة والمجمعات، وفي إطار سياسة الدعم المنتهجة من طرف الدولة تنص المادة 17 من هذا القانون السابق على إنشاء وكالة وطنية تتكلف بتنفيذ إستراتيجية الدولة في تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مجال الإنشاء والنمو والديمومة بما في ذلك تحسين النوعية وترقية الابتكار وتدعيم المهارات والقدرات التسييرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بالإضافة إلى ما سبق لابد من الإشارة إلى الخطة الخماسية للفترة 2015-2019 والتي تم وضعها كتكملة للخطتين السابقتين من 2005 إلى 2014، والذي يهدف إلى تعزيز صمود الاقتصاد الوطني لآثار الأزمة المالية العالمية وتحقيق معدل نمو سنوي يقدر ب 7 %لتطوير اقتصاد تنافسي وتنويعه.

2 -الآليات المطبقة من طرف الجزائر لدعم المقاولاتية

نظرا لأهمية المقاولات في التنمية الاقتصادية ونظرا لأدوارها الاقتصادية الاجتماعية، بالإضافة إلى التوجه الكبير للشباب نحو هذا النوع من النشاط في السنوات الأخيرة الماضية، وبالنظر إلى المخاطر المصاحبة لمثل هذه الأعمال سعت الجزائر كغيرها من دول العالم إلى إنشاء أجهزة دعم وهيئات مرافقة نظرا للخدمات التي تقدمها هذه الأخيرة للمقاول من أجل الاستمرار والبقاء.

أ. هيئات المرافقة

قامت الجزائر بإنشاء العديد من هيئات المختصة في هذا المجال من أجل مرافقة المؤسسات المقاولة حديثا ودعمها على البقاء والاستمرار، ومن صور هذه الهيئات نجد كل من:

- **مشاتل المؤسسات**: تم إنشائها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في فيفري 2003، يتمثل نشاطها في مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها، فهي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري

تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتضم كل من "المحضنة" وتكزن مخصصة لقطاع الخدمات، "ورشة ربط" موجه لقطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية، "خزل المؤسسات" هيكل يتكفل بمشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.

– **مراكز التسهيل:** تم إنشاؤها بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في فيفري 2003، هي هيئات تتكفل بإجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى تطوير ثقافة التقاول وتلبية احتياجات المقاولين وتقديم مختلف التسهيلات الضرورية، وكدا تثمين البحث العلمي من خلال تقريب المقاولين من مراكز البحث ومؤسسات التكوين.

ب. أجهزة الدعم

قامت الجزائر باستحداث العديد من أجهزة الدعم لمساعدة الشباب على إنشاء نشاطاتهم الخاصة وتفريغ طاقاتهم وأفكارهم الإبداعية على أرض الواقع، للاستفادة من هذه الأفكار في التنمية الاقتصادية، ومن أهم الوسائل التي قامت الجزائر بإنشائها للقيام بهذه الوظيفة نجد:

– **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI:** هي مؤسسة حكومية مسؤولة عن ترقية ومرافقة الاستثمار وخلق المؤسسات من خلال أجهزة التحفيز المتمثلة في إجراءات الإعفاء والتخفيض الضريبي، وتتواجد الوكالة على كامل التراب الوطني من خلال الشباك اللامركزي الوحيد الذي يحرص على أن يكون المخاطب الوحيد لصاحب المشروع من أجل التخفيف والتسهيل في الشكليات والإجراءات المتعلقة بالمشروع.

– **الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC:** يتكفل بإنشاء وتوسيع النشاطات المخصصة للشباب العاطل عن العمل والبالغ من العمر 30-50 سنة، والذين فقدوا وظائفهم لأسباب اقتصادية لشهر واحد، لإعادة إدماجهم في الحيات العملية، هذا الصندوق يقوم بتقديم مساعدات مالية للشباب المقاول بالإضافة إلى تقديم مزايا ضريبية والاستفادة من دورات تدريبية وتكوينية في مجال تسيير المؤسسات بالشراكة مع وزارة التكوين والتعليم المهنيين.

– **الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ** : أنشئت الوكالة عام 1996، موجهة للشباب العاطل عن العمل والبالغ من العمر 19-35 سنة والحامل لأفكار إبداعية وابتكاريه تمكنهم من خلق مؤسسات جديدة، بحيث تضمن الوكالة عملية المرافقة لمراحل خلق المؤسسات وتوسيعها بحيث يتمثل هدفها في دعم ومساعدة وتكوين الشباب صاحب المشروع من خلال وضع خطط عمل وتطوير جملة من المساعدات الضرورية، كالمساعدات المالي والمتمثلة في قرض على شكل هبة من 28 إلى 29 من التكلفة الإجمالية للمشروع والتخفيض من الضرائب البنكية، بالإضافة إلى المساعدة في عملية التمويل والاستفادة من مزايا ضريبية.

– **الوكالة الوطنية لتسيير القروض الصغيرة ANGEM:** تقوم الوكالة بتطوير القرض المصغر بهدف تنمية القدرات الفردية للأشخاص الراغبين في خلق نشاطاتهم الخاصة، وهذا القرض يسمح بشراء تجهيز صغير

ومواد أولية لبناء نشاط معين، ويتمثل دورها في الاستقبال والإعلام ومساعدة المرشحين للقرض المصغر على تجسيد مشاريعهم.

3 التعاون الدولي في مجال ترقية المقاولات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

قامت الجزائر – في إطار سياسة ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – بتوقيع اتفاقيات بينها وبين دول أخرى متقدمة في إطار التعاون الدولي، ونذكر في هذا المجال ما يلي:

أ. **التعاون الجزائري الألماني:** تضمن هذا التعاون مشروع إرشاد وتكوين بتكلفة إجمالية تقدر بـ 3 ملايين أورو ويستفيد قطاع المقاولات الصغيرة والمتوسطة بتكوين 50 متخصص و 250 عونا مرشدا، بالإضافة إلى مشروع دعم وترقية المؤسسات الصغيرة بغلاف مالي يقدر بـ 2.3 مليون أورو هدفه ترقية الحركة الجمعوية بالمؤسسات.

ب. **التعاون الجزائري الكندي:** إذ تم الاتفاق على تعاون كندي جزائري يتمثل في تنمية القطاع الخاص في الجزائر لتحسين شروط تنافسية القطاع الإنتاجي بتكلفة إجمالية تقدر بـ 7.4 مليون دولار لمدة سنتين.

ج. **التعاون الجزائري الإيطالي:** حيث تم التوقيع بين وزير المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية والوزير الإيطالي للنشاطات الإنتاجية في أفريل 2002 من أجل إقامة علاقات بين رجال الأعمال الجزائريين ونظرائهم الإيطاليون، وكذا إنشاء مركز تطوير المقاولات الصغيرة والمتوسطة للجزائر بدعم من إيطاليا.

د. **التعاون الجزائري النمساوي:** تم الاتفاق بين البنك الوطني الجزائري والبنك المركزي النمساوي في إطار الاستفادة من قرض بقيمة 30 مليون أورو، بعد مفاوضات دامت سنة، ويوضع هذا القرض تحت تصرف المتعاملين الاقتصاديين والمقاولات الصغيرة والمتوسطة لتمويل الواردات.

4 الصعوبات التي تواجه المقاولات الصغير ة و المتوسطة في الجزائر

نظرا للخصوصيات التي يتميز بها قطاع المقاولات الصغيرة والمتوسطة،تحتل مشكلة التمويل مركز الصدارة ضمن مجموعة الصعوبات التي تواجهها هذه المؤسسات في الجزائر، ويعود هذا في الواقع إلى سببين:

– يتمثل السبب الأول في تخلف النظام المصرفي وعدم موضوعية القيود والشروط التي يفرضها لتمويل القطاع الخاص، والتي تميل في الواقع إلى الجانب القانوني أكثر من الجانب الاقتصادي، بالإضافة إلى عمله على خدمة مؤسسات الدولة في تنمية المشاريع الضخمة، ما جعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص لا تنموا لعدم إيجاد الدعم المالي اللازم إلا على هامش مشاريع القطاع العام، وهذا في الوقت الذي أثبتت فيه تجارب الدول المتقدمة أن النمو الاقتصادي الكلي مرده إلى المشروعات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى المشكلة التي تعاني منها المشروعات الصغيرة من نقص الضمانات وقلة حجم الأموال الخاصة ما يؤدي بالبنوك إلى التخوف من التعامل معها من حيث التمويل.

– ويتمثل السبب الثاني في غياب ثقافة السوق المالي في الجزائر. وهذا ما جعل منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تعمل وفقا لنماذج التسيير التقليدي وبموارد مالية ضئيلة.

كما يمكن إضافة جملة من الصعوبات التي تعاني منها المقاولات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والتي نذكر منها:

- عدم وجود ارتباط و تكافل بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بسبب انعدام المعلومة وضعف تدفقها؛
- صعوبات تتعلق بالإجراءات كثيرة ما كانت تسبب في العديد من المشاكل كعدم الفصل بين الملكية والإدارة ،وعدم ارتباط السلطة بالمسؤولية
- قيود تتعلق بصاحب المشروع نفسه كعدم اكتساب التجربة والمستوى الكافي لإدارة المشروع ،وإضافة إلى انعدام روح المبادرة الفردية
- صعوبات تتعلق بالتمويل، فغالبا ما ترفض البنوك عملية تقديم القروض لانعدام الضمانات؛

خاتمة

بناءا على ما تم التطرق له من خلال هذه الورقة البحثية يمكن التأكيد على الدور الكبير الذي تلعبه المقاولات في مساعدة الشباب، على تنمية قدراتهم وأفكارهم الإبداعية وترجمتها في شكل مشاريع إنتاجية متميزة، ولما لها من أثر في تقليل حدة البطالة التي يعاني منها المجتمع، وتحقيق الرقي بالاقتصاد الوطني وتحقيق القيمة المضافة، حيث أكدت تجارب الدول المتقدمة على دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي واكتشاف القدرات الإبداعية.

والجزائر كبقية دول العالم بنت إستراتيجيتها على تطوير المقاولات خاصة الصغيرة والمتوسطة وذلك منذ بداية سنة 2001، بإصدار جملة من القوانين الداعمة للنهوض بهذا القطاع الحساس ومساعدة الشباب الجزائري لإيجاد فرص لتفريغ طاقاتهم الإبداعية الكامنة، حيث وفرت الجزائر مجموعة من الهيئات والأدوات التي أنشأتها بهدف دعم هذه الإستراتيجية واحتضان هذه الأفكار وتنميتها وتطويرها.

لكن ما يمكن ملاحظته على تجربة الجزائر أنها لا تزال ضعيفة تعاني من ضعف التنظيم والتسيير، بالإضافة إلى ضعف الجهاز المصرفي وسياسات التمويل التي لا تتلاءم مع المبادئ التي تقوم عليها المقاولات الصغيرة والمتوسطة، من جهة أخرى يعرف الشباب الجزائري تخوف من الخوض في مثل هذه المشاريع ذات الطابع الخاص والفشل فيها، ورغبت خاصة الشباب المثقفين الحاملين للشهادات العليا في العمل في المؤسسات العمومية بحثا عن الاستقرار، في ظل عدم وضوح السياسة المالية والاقتصادية للجزائر وكذا في ظل تخوف الشباب من برامج الدولة وعدم ثقتهم الكاملة في سياساتها.

ومن أهم الاقتراحات التي يمكن وضعها لتفادي مجموعة النقائص التي تعاني منها المقاولات الصغيرة والمتوسطة والتي تعتبر الداعم الأول لتنمية الأفكار الإبداعية، ومن أجل التمكن من استقطاب الشباب لتجسيد أفكاره والخوض في تجاره الخاصة، نجد ضرورة توعية الشباب والقطاع الخاص بجد و مشاريع المقاولات،عن طريق الملتقيات والندوات والمطبوعات الإعلامية؛وكذا ربط الجامعة ومراكز الأبحاث و الأقطاب الصناعية، بالأقطاب الصناعية من أجل أن تكون للشباب الجزائري معلومات وافية شاملة حول كل التساؤلات التي من الممكن الاستفسار حولها من أجل تجسيد أفكارهم ومساعدتهم على تنميتها وتطويرها، بالإضافة إلى الضرورة دعم سياسات التمويل الخاصة بهذا النوع من المقاولات.

المراجع

1 - سلامي منيرة، التوجه المقاولاتي للشباب في الجزائر- بين متطلبات الثقافة وحتمية المرافقة- الملتقى الوطني حول استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 18. 19 أفريل 2012، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 2.

2- الجودي محمد على، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، سنة 2015، ص 16.

3 - national universities commission, intrepreneurshipstudies for distance learners in the negirianuniversity system, p3.

4-الجودي محمد على، مرجع سابق، ص ص 23. 24.

5-أحمد عزمي إمام، التنمية البشرية والإبداع الإداري، المؤسسة العربية للعلوم والثقافة، مصر، الطبعة الأولى، 2013، ص 172.

6- فتحي عبد الرحمن جوران، الإبداع، مفهومه معاييره نظرياته قياسه تدريبه ومراحل العملية الإبداعية، دار الفكر، عمان، الأردن، الطبعة 2، 2009، ص 20.

7- مؤيد عبد الحسن الفضل، الإبداع في اتخاذ القرارات الإدارية، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص 13.

8- فتحي عبد الرحمن جوران، مرجع سابق، ص 21.

9- أحمد عزمي إمام، مرجع سابق، ص 174.

10- أسامة محمد خيري، إدارة الإبداع والابتكارات، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012، ص 45.

11- محفوظ أحمد جودة، وآخرون، إدارة منظمات الأعمال، التحديات العالمية المعاصرة، مكتبة الجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ص 499.

12- عاطف لطفي خصاونة، إدارة الإبداع والابتكار في منظمات الأعمال، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الاولى، 2011، ص ص 123. 126. (بتصرف)

13- مقال منشور في وكالة الانباء الجزائرية Algérie presse service، موقع http://www.aps.dz، في 2017/02/28.

14- الجودي محمد على، مرجع سابق، ص 68.

15- http//www.mdip.gov.dz موقع وزارة الصناعة والمناجم،

16- دادن عبد الوهاب، قدي عبد المجيد، محاولة تقييم برامج وسياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مداخلى ضمن الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة محمد حيضر، بسكرة، الجزائر، ص ص 8. 9.

17- دادن عبد الوهاب، قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص2.